خطاب صاحب الجلالة

بمناسبة افتتاح الموسم الفلاحي الجديد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة :

قررنا أن نجمعكم في الرباط ونجتمع معكم لتدارس مشاكل الموسم الفلاحي المقبل، وإن هذه المشاكل، وإن لم تخف عليكم من حيث عددها ووسائل مواجهتها، لابد مع ذلك من أن نزيد من تبادل المعلومات سواء كنا تقنيين أو وزراء أو اختصاصيين أو فلاحين، ذلك لأن الشورى والتشاور وتبادل الخبرة، كل هذا من شأنه أن يضمن النجاح لكل مهمة أنطناها بحكومتنا، وخاصة مهمة النهوض بالفلاحة، ومهمة توعية الطبقة الفلاحية تلك التي تكون سواد سكان هذه البلاد وتلك التي تستحق أن ندرس مشاكلها باهتمام وأن نوليها من الاهتمام ما هي جديرة به نظراً لما لها من ترابط متين مع اقتصادنا الحالي ومع اقتصادنا في المستقبل، وما عليها من مسؤولية النهوض الاجتماعي والاقتصادي لهذه المملكة السعيدة.

كنا في السنة الماضية في شهر شتنبر على ما أظن وفي إقليم طنجة اجتمعنا مع الموظفين والأطر الفلاحية. وكنا خلال ذلك الاجتماع ومن وراء النداء الذي وجهناه إليهم كنا وجهنا نداء إلى الطبقة الفلاحية ولجميع الفلاحين في المغرب لكي يتمكنوا من إدراك الدور المهم والفعال الذي ننتظر منهم.

وبعد ذلك زدنا فأكدنا في إقليم تطوان الأهمية التي تكتسيها الفلاحة لدينا، وكنا أخيراً إذ ذاك أعلنا عن قرارنا لكي تطبق عملية التويزة، ولكن تلك التويزة الديمقراطية التي يقوم بها الغني في سبيل الفقير، فكانت النتيجة ولله الحمد فوق ما كنا نظن ولم يخيبنا الله سبحانه وتعالى، حيث ان السنة كانت ممطرة بصفة خاصة، وحيث ان النتائج المادية كانت فوق ما نتصور النتائج البشرية هي أن الله سبحانه وتعالى ألهمنا جميعاً وبالخصوص أطر وزارة الفلاحة من مهندسين ومعينين للمهندسين، أطر عليا ومتوسطة وصغرى فزادهم إيماناً بدورهم.

فالفلاح ازداد إيماناً بما من شأن الأرض أن تعطيه إذا ما خدمها، ومن باب التبعية عم خلال الشهور الثلاثة الأولى وعي فلاحي مكننا من استثمار جميع الأراضي التي وصلها الماء وكان المطر عاما في جميع أنحاء المملكة.

ولقد كانت السنة الفلاحية الماضية سنة خير وبركات : سنة خير وبركات من الناحية المادية كان الدخل أكثر مما كنا نتصور، وسنة خير وبركات لكوننا أصبحنا نتوفر جميعاً على يقين وثقة بأن كل عمل لابد وأن تتبعه نتيجة، وكل عمل في القرن العشرين لابد وأن تتبعه نتيجة ليس فقط للاستكفاء الذاتي وليس فقط لكل واحد في دائرته الخاصة ولكن كل عمل يأتي بنتيجته خارج الدائرة الفردية أو العائلية ليكون عملا ذا نتيجة جماعية تفيد جميع سكان البلاد نظراً لذلك الترابط الذي يربط بين جميع أفراد الأمة سواء كانوا فلاحين أو كانوا موظفين أو كانوا صناعاً أو عمالا.

ونظراً للأهمية التي نوليها للفلاحة ونظراً لكوننا نريد في الحقيقة أن نثبت قواعد الدخول الفلاحي، ونظرا لكوننا أعطينا موعداً في كل سنة لأطر وزارة الفلاحة، نظراً لهذه الأسباب كلها أبينا إلا أن نحضر شخصياً اجتماعكم هذا لافتتاح الدخول الفلاحي حتى يمكننا أن نعرب لكم عن وجهة نظرنا فيما يخص المشاكل التي ستواجهكم، وكيف سنحاول حلها.

لدي هنا مجموعة من الأرقام، أرقام جميع المجهودات التي تنوي الدولة القيام بها سواء من الناحية النقدية وذلك بواسطة القرض الفلاحي، أو من ناحية الاعانة المادية من أسمدة وبذور ونقلة، أو فيما يتعلق بتخطيط جديد للاستثمار كغرس الأشجار ذات الفواكه بدلا من غرس الأشجار العادية هذه كلها أرقام وبرامج سنقدم منها نسخة لكل عامل من عمال أقاليمنا الذين سيجتمعون فيما بعد مع المجالس البلدية والقروية ومع الغرف الفلاحية، ويمكن لهم إذ ذاك للمهندسين الفلاحيين تفسير هذه الأرقام لكم، لأننا لم نأت إلى هنا لهذا الغرض ولكن جئنا تحدونا إرادة أخرى وأمامنا أهداف أخرى وهي أهداف التنسيق.

أهداف التنسيق لأن الفلاح يجد نفسه دائماً أمام ثلاث وزارات : وزارة الفلاحة، ووزارة الداخلية، ووزارة الأشغال العمومية وأخيراً مراكز القرض الفلاحي كيفما كانت أنواعها

ومع الأسف فإن كل واحد يريد الاحتفاظ باختصاصاته وبذلك يقل ذلك التعاون الذي يجب أن يكون بين جميع هؤلاء المعنيين بالأمر والحالة هذه أنه في القرن العشرين قلما تكون هناك طائفة لها اختصاصات، فإذا ما استثنينا علماء الطبيعيات أو علماء الفلك أو علماء الطب، لايمكن أن نقول ان فلان له اختصاص دون فلان، لأن مشاكل الجوع ومشاكل التغذية ومشاكل الترفيه على الرعية هي قبل كل شيء اختصاص كل ذي سلطة واع مسؤول يحدوه قبل كل شيء أن تنجح ناحيته.

فأنا شخصياً لو كنت مسؤولا عن إقليم فلاحي ما أو مسؤولا تابعاً لوزارة الأشغال العمومية، أو مسؤولا تابعاً لوزارة الداخلية، أو مسؤولا عن صندوق القرض الفلاحي لن يهمني ما إذا كان فلان أخذ اختصاصاتي أو لم يأخذها فكل ما يهمني أن يقال في آخر السنة أن الاقليم الذي عليه فلان هو إقليم ناجح طولا وعرضاً.

فإذا كان هذا التداخل بين المسؤولين، وإذا وضع كل واحد من المسؤولين نفسه في محل الآخر، فسيكون أولا التساكن والتجانس التامان وثانيا يمكن ربح الوقت وثالثا تسهيل المسطرة على الفلاحين.

فالفلاح إذا أراد أخذ قرض يلزمه تقريبا دليل من عشرين صفحة، دليل كدليل الطرق إذ سيكون عليه المرور من الدرب الأول إلى الدرب الثاني ثم الطلوع إلى الدرج الرابع ثم الهبوط إلى الجهة الأخرى لكي يكون في الأخير قد مر الموسم الفلاحي دون أن يحصل الفلاح على القرض، فحتى إذا ما وصل يقال له املأ هذه الورقة واكتبها والحالة أنه في بعض الأحيان لا يتوفر على قدرة الكتابة الصالحة.

وحتى إذا ما توصل الفلاح بالقرض لا يجد في الوزارة المختصة الاعانة والارشاد اللازمين ليأخذوا بيده ويدلوه على أحسن الوسائل لكي يستثمر القرض الذي أخذه من الدولة في أقرب وقت ممكن وبأنجع الوسائل حتى يتمكن من إرجاع الأموال التي أخذها ومن الحصول على الربح المرغوب فيه وحتى إذا ما وجد الفلاح ذلك وكانت «الصابة» جيدة لا يجد الاعانة الكافية لارشاده إلى محلات الترويج التي لا يمكن لوسطاء الحبوب أن يستغلوه أو إرشاده إلى أقرب محل يبيع فيها غلته بدون أن يبخس في الثمن، ودون أن يأخذها منه الوسطاء بأثمان بخسة ثم يبيعونها في أسواق المدن بأثمان مخالفة لجميع قوانين الربح المشروع.

فهذه المجموعة كانت هي التي تكون عدم الرضى التام، وإذا زدنا على ذلك أن من طبيعة الفلاح أنه لا يكون أبداً راضياً، يمكن لنا القول بأن ذلك يشكل جواً من عدم الاطمئنان طبيعياً كان أم غير طبيعي، تكون مشاكل مصطنعة ويكون عدد من التقاليد تصبح قاعدة للتحجير فيما يخص تعامل جميع المسؤولين الجهويين

والاقلميين، وتخلق أكثر من ذلك عصبية وحمية، فجميع موظفي وزارة الداخلية يتكتلون إذ ذاك، وجميع موظفي وزارة الأشغال العمومية يتحدون، وجميع موظفي وزارة الفلاحة يعتبرون أنه يجب عليهم التضامن، وهكذا عوضاً نحن أن نصبح أمام المشاكل الطبيعية المتعددة نجد أنفسنا أمام مشاكل بشرية، فهذه في الحقيقة هي المشاكل التي أردت أن أضعها أمامكم في هذا الموسم الفلاحي.

فالأسمدة سنمدكم بها، وخصصنا للقرض الفلاحي ستة ملايير وستمئة مليون ولنا من النقلة ما يزيد على 14 مليون وقد خصصنا للأسمدة 3 ملايير ونصف تقريباً، وخصصنا للبذور ما يقرب من مليارين ونصف، وقررنا أن نغرس هذه السنة ما يزيد على 30 مليون شجرة وقررنا أن نضع رهن إشارتكم جميع وسائل الدولة أو وسائل الخواص، ولكن تبقى وسائل استعمالها، فوسائل استعمالها هي ذلك التجانس وتلك الروح الوطنية التي تجعل الانسان يترفع عن كل أنانية ولا يغضب إلا إذا انتهكت حرمات الدولة ولغير ذلك يكون على العكس ليناً مرناً، لأن مشاكل الفلاح مختلفة، فكل فلاح له مشكلة زيادة على مشكل الاقليم أو مشكل المجموعة.

ونصل هنا إلى ملاحظة أخرى لقد طلبنا من وزير العدلية أن يجمع لدينا بعض القضاة وذلك لكي نطلب منهم النظر في مسطرة سريعة جدا للضرب على أيدي أولئك الذين اقترضوا من الدولة ورفضوا إعادة القرض لأن نتيجة ذلك أن الفلاحين الطيبين يذهبون ضحية أولئك الذين لا يؤدون القروض، ذلك أن بعض الفلاحين يتقدمون لطلب القرض وهم على استعداد لارجاعه، لكن صندوف القرض الفلاحي يجيب بأنه لا يتوفر على الأموال، لأن الديون تراكمت منذ ثلاث سنوات على الفلاحين الذين لم يرجعوها.

والنتيجة أن ذلك الفلاح الجدي الذي هو في الحقيقة ذو ضمير والذي له من الوسائل التي تمكنه من الاستثمار وإعادة الدين، يذهب ضحية أولئك الذين لا يحترمون توقيعهم، وحتى إذا ما ادخلوا إلى السجن فإن دخولهم إليه لا يرد لنا السلف، بل اننا نعتبر أن وجودهم في السجن سيكلف الدولة غاليا إذ ستنفق عليهم إدارة السجون، فاعتقالهم إذن سيزيد من تكاليف الدولة.

الحقيقة ان الدين إذا لم يسترجع يبقى متراكماً 3 أو 4 سنوات في الوقت الذي يجب على الدولة أن تواجه المواسم الفلاحية، ونجد أنفسنا مضطرين، لطبع الأوراق، وإذا ما طبعنا الأوراق فلا تبقى آنذاك لعملتنا أية قيمة موضوعية.

لهذا أضع عليكم هذا المشكل لكي تنظر فيه وزارة العدل حتى تقدم لنا مشروع مسطرة مستعجلة وبسيطة جداً للضرب على أيدي الذين لم يؤدوا السلف في ظرف ثلاثة أشهر قبل أن يمر الموسم الفلاحي أي بعد جني الانتاج، فبعد الانذار الأول والثاني تتخذ التدابير ضد الذين لم يؤدوا السلف حتى لا يذهب الفلاحون الذين يؤدون ديونهم ضحيتهم.

وأخيراً طلبنا من العمال أن يحضروا هنا لا فقط لكون السهر على الرعية يدخل في اختصاصاتهم ولكن بالخصوص لكي ننبههم إلى مسطرة نقترحها عليهم ونأمرهم بدراستها ويجيبوننا بعد ذلك.

فالمهم كما قلت لكم هو الأخذ بيد الفلاح، فالأخذ بيد الفلاح هو أن لا نقتصر على إرشاده إلى ما ينفعه، بل أن نطلعه على واجباته كذلك، فسيأتي وقت يكون فيه على الدولة أن تسترجع المال الذي تصرفه في القنوات وفي السدود، وسيأتي وقت لنضع التعامل بين الدولة والفلاح في إطاره القانوني، وسيأتي وقت نعطيكم فيها ضمانات الاستثمار الفلاحي مثل تلك التي أعطيناها لأولئك الذين يستثمرون إما فنادق أو معامل فإذا نحن

منحناكم حقوقاً وحملناكم واجبات ولم نعطكم من يرشدكم نحو واجباتكم فستكونون دائماً في محاربة مستمرة مع الدولة التي أعطتكم حقوقاً ولم تفهمكم واجباتكم.

فمن جملة التوعية والفهم للواجبات أنها تجعلكم قبل كل شيء تنتجون أكثر ما يمكن، فإذا ما أنتجتم أكثر ما يمكن وبأقل ثمن سيمكنكم دائماً أن تواجهوا ثمن المتر المكعب من الماء أو ثمن الكيلواط فيما إذا كان الماء يجلب بالكهرباء، والضرائب والسلفات والأسمدة وغيرها من الأشياء الأخرى.

فأنا شخصيا فكرت في هذا الموضوع، وقلت لكم إنني سأستدعي القواد الممتازين بل واضطر إلى استدعاء القواد والخلفاء والشيوخ لكي نقوم معهم بدراسة خاصة بكل دوار حتى نتمكن من التمييز بين الفلاح وغير الفلاح ومعرفة الفلاح الذي لا يتوفر سوى على الاكتفاء الذاتي وإحصاء ما يتوفر عليه كل فلاح من الأرض وما ينتج وكيف يجب أن نأخذ بيده.

ففي يوم واحد يمكن للعامل أن يعطي مرآة عن عمالته وعدد الفلاحين فيها لوزير الأشغال العمومية فيما يخص أثمان الماء، ولوزير الفلاحة فيما يخص توزيع الأسمدة وتوزيع البذور والنقلة وللمسؤول عن القرض الفلاحي لكي يتمكن من معرفة من يستحق القروض ومن لهم الأسبقية وتجب مساعدتهم.

فإذا كان حقيقة هذا الامتزاج موجوداً فإن الشيء الذي تعمله دول أخرى كي يتجسسوا لمعرفة التفكير السياسي أو الميول السياسية لرعيتهم غير موجود عندنا وإننا ولله الحمد في اطمئنان تام من هذه الناحية، فنحن نريد من هذه التشكيلة وهذا النظام ودخول الادارة إلى كل بيت أن يكون دخول يمن وبركة وسعادة لا دخول التجسس.

فإذا ما وضع كل عامل على رأس إقليم من القواد الممتازين ومع القواد والخلفاء والشيوخ، قائمة عن عمالته استعداداً للمواسم الفلاحية فإنه عندما يأتي أي موسم فلاحي فإن كل شيخ سيتمكن من الأخذ بيد جماعته ليرافقها إلى القيادة التي سيكون في كل منها صندوق أو مكتب للاستثمار الفلاحي كي يحصل كل فلاح على البذور والقرض وحتى يحصل من المهندس على الارشادات اللازمة لمعرفة ما يمكن زرعه، وإذ ذاك يمكن أن يتم ذلك التجانس الحقيقي الذي سيجعل مسؤوليات العامل والمهندس الفلاحي مسؤوليات مشتركة من الأول إلى الآخر، لأنه لا وجود لأي انقطاع بين الانتاج وبين البشر، فالبشر هو الذي ينتج، فلا يأتي الانتاج من تلقاء نفسه.

هذه أيها السادة بعض الأفكار وبعض التوجيهات التي ستصبح أوامر وستجعلكم تهيؤون طبقة الفلاحين لعهد يمكن أن تكون فيه ذات كفاءة حتى لا تكون المخاطرة من طرف الدولة التي تصرف يوميا ملايير من الماء ومن التجهيز.

فإذا ما حسبنا أن أقل سد يكلف ما بين 12 و15 ملياراً على الأقل، وإذا ما حسبنا أن أقل هكتار يكلف على الأقل ما بين 350 و 400 ألف فرنك، وإذا ضربنا مساحة الهكتارات في عدد الهكتارات التي قررنا أن نهيئها، إذا لم تكن أمامنا في الحقيقة مخاطرة التي تفهم ان السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة وان ما نقوم به اليوم يجب عليهم أن يردوه تدريجيا يوما ما بعد عشرين أو أربعين أو ستين سنة مع الربح الذي كانوا يجنونه، فلا يمكننا في الواقع أن نعطيكم ضمانات لأننا لا يمكن أن نعتبركم بأنكم مكلفون، فيجب عليكم أن تصلوا

إلى طور التكليف، وطور التكليف هو الذي سيعطيكم حقوقا ويضع على كاهلكم واجبات، فحقوقكم تعرفونها لأن من طبيعة البشر أنه يعرف حقوقه وأكثر من حقوقه وأن ما يجهله أو يتجاهله هو واجباته.

فلهذا إذا كانت ستقع توعية فإنها ستتناول واجباتكم، ومن الواجب عليكم أن تعرفوها وإذا لم تعرفوها فقد تحدث كارثة وستكون الدولة قد انفقت أموالا و لم تجد المخاطب أي المتكلم معها.

ويظهر لي أن الوقت قد حان لكي نقدم لكم الرجال بعدما نهضنا بالفلاحة من الناحية المادية، وبعد ما قلنا لكم إننا سنعيد عملية التويزة هذه السنة، ففي السنة الماضية شملت العملية 600.000 هكتار وستشمل هذه السنة أكثر من ذلك، وبعدما نقدم لكم الآلات الفلاحية وجميع التسهيلات، والرجال الذين سنقدمهم لكم هم موظفو الدولة الساهرون على أحوالكم، من موظف السلف إلى موظف الفلاحة وموظف الداخلية وموظف الأشغال العمومية.

وإذا ما وقع في الحقيقة هذا التجاوب وهذا التجانس وإذا ما عاد الوزراء للاتصال بي وأخبروني أنهم وضعوا شكل ميثاق داخلي يصبح جارياً به العمل في كل إقليم إقليم، سنكون قد زدنا ضمانة على ضمانة فيما يخص المحصول الفلاحي هذه السنة.

ولا أريد أن تفوتني هذه المناسبة دون أن أتوجه بكيفية خاصة لمهندسي الفلاحة الذين كنت قد وعدتهم بأن اجتمع بهم كل سنة حتى نرى جميعاً الأعمال التي قاموا بها وما هي الخطوات التي نهضوا بها في هذه المدة حقيقة إذا أردنا مقارنة أرقام هذه السنة مع أرقام السنوات الماضية يمكن لنا أن نستبشر خيراً، فحسب ما بلغني في آخر السنة تكونون قد أنجزتم تسعين في المئة من البرنامج المناط بكم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التربة صالحة وان قلوبكم طاهرة وأفكاركم نقية وأنه كان يكفي أن يبذر الانسان بإذن الله بذرة في فكركم وفي قلبكم لكي تثمر، وتكون تلك السنبلات المباركة التي توجد في كل سنبلة منها مئة حبة.

فكما أنكم وعدتموني ووفيتم بالعهد في شتنبر من السنة الماضية في أنكم ستأخذون على كاهلكم جميع المسؤولية كاملة غير منقوصة لوزارة الفلاحة. وبما أنكم نجحتم في وعدكم وبررتم به فأنا باسم جميع الفلاحين وباسم جميع المغاربة أوجه إليكم الشكر وأقول لكم بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي سيجازيكم زيادة على برور الدولة واعترافها، لأن حديثا يقول بأن هناك باباً في الجنة خاصاً لمفرحي الصبيان، فإذا ما أدخلتم السرور، سرور القوت والمعيشة على كل بيت، وجعلتم الآباء في اطمئنان على أبنائهم وأدخلتم على أبنائهم القوت ستكونون أولئك الناس الذين أدخلوا المسرة على الصبيان والذين لهم باب خاص في الجنة معناه التقدير، التقدير من الله سبحانه وتعالى بالمكافأة ولكنه أيضا تعظيم وتبجيل في المجتمع لأن الذي أدخل السرور على الصبيان، فإنه دليل على أنه لا ينظر إليهم كصبيان بل كرجال الغد. فهذا بعد في النظر.

فالحقيقة أنه إذا كان ما يحدوكم هو هذا، فأنا أعتقد أن مهندسي وزارة الفلاحة يرون بعيداً وأن عليهم أن ينظروا بعيداً لأنه حسب بعض الأرقام ربما في ظرف ثماني سنوات ستكون الكرة الأرضية قد ازدادت بمليار نسمة من السكان.

فإذا كان واجبنا أن نؤمن بالأرقام فمن واجبنا أن نؤمن بأن على شعبنا أن لا يقتصر على إنتاج ما يستهلك بل ما يستهلك بالاضافة إلى إنتاج ما يصدره.



وأنا مرة أخرى أشكركم جزيل الشكر، ولي اليقين بأنكم ستأتوني بأرقام أخرى ونتائج سارة أخرى، وسيبقى هذا العهد الذي يوجد بيني وبينكم مزدهراً دائماً لا يجد في طريقه ولا في حياته أي شيء من شأنه أن يسيء أو يضر بسمعتكم وسمعة مجموعتكم وأسرتكم.

وبهذه المناسبة كذلك أتوجه إلى المسؤولين في وزارة الأشغال العمومية على ما يقومون به من عمل من ناحية الري والقنوات ولكن سيأتي وقت لأتذاكر معهم في هذا المشكل بكيفية مطولة وبكيفية أكثر عمقا.

كما أنني أطلب من جميع المنتخبين هنا وجميع الممثلين للمجالس الاقليمية وجميع ممثلي الغرف الفلاحية أن يهتدوا بما قلت لهم وأن يكونوا دعاة خير ودعاة يمن ودعاة التبشير ودعاة الثقة والاطمئنان في طبقة الفلاحين.

ويجب أن يعرفوا بأن الفلاحين أعز الطبقات لدينا لأنها هي طبقة المستقبل والنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا.

ولا يفوتنا أخيرا أن نوجه تهانئنا ورضانا إلى عمال مملكتنا على ما يقومون به من أعمال، ومعلوم أن المأمورية ليست دائماً سهلة ومعلوم أن مأموريتهم متنوعة : من مأموريات تخص التعليم وتخص الصحة وتخص الأشغال العمومية والطرق وتخص الفلاحة ولكن يظهر أنه كلما كثرت عليهم المهمات والمسؤوليات ازدادوا نضجاً ومعرفة وعلماً ووعيا بالمشاكل الحقيقية لبلادهم، فليستمروا في الطريق الذي رسمناه لهم، وليزيدوا من امتزاجهم بالسكان ويطبقوا التعاليم التي ذكرناها ويدخلوا إلى جميع البيوت لا لكي يعرفوا ما يقوله الناس أو للتجسس عليهم ولكن لكي يعرفوا أنجع الوسائل التي يمكن لهم إعانتهم بها حتى يأخذوا بيدهم.

ولا يفوتنا هنا أن ننوه بتعامل وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة سواء فيما يخص الرباط أو التجولات التي يقوم بها المسؤولون عن كل من وزارتي الفلاحة والداخلية.

نعم لابد أن هناك مشاكل تعترض سير كل وزارة، وبالطبع كل واحد لابد وأن يسير على أساس قانون أو نص تشريعي ولكن الذي يجب عليهم أن يعرفوا أن النصوص التشريعية كانت موضوعة في وقت وأن الزمان هو التشريع الحقيقي والضرورة هي التشريع الحقيقي كذلك، والوطنية ومشاركتهم في المسؤولية هي التشريع الحقيقي.

فكما شكرتهم على تعاملهم أزيد فأوصيهم أن يبقوا في هذا الطريق ويزيدوا من التساكن والتجانس.

وأخيراً أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل من سنتنا هذه سنة بركة وخير ويمن علينا جميعا فلاحين كنا أو عملة أو صناعاً أو موظفين وأن يلهمنا الضمير المهني والصبر والتحمل وأن ينعم علينا بنعمة مهمة كبرى، ألا وهي أن نعرف آلاءه ونعمه وأن نشكره حق شكره حتى نكون أهلا لنعمه وحتى نستزيده من فضله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بالرباط

الثلاثاء 15 رجب 1388 ــ 8 أكتوبر 1968